لا مجال لأي استثناءات تتعارض مع القانون

الطراح: حملات التفتيش الأمنية مستمرة في جميع المحافظات

■ النائب الأول حريص على مد جسور التعاون مع جميع السفارات المعنية بشؤون مواطنيها

اللواء إبراهيم الطراح

■ إجراءات ضبط المخالفين لا تغفل حقوقهم وتراعي الجوانب الإنسانية بما يكفل العدالة من دون تعسف

■ التقاعس في الإبلاغ عن العمالة المخالفة يعرض صاحبه إلى المساءلة القانونية

أعلن مدير عام مديرية أمن محافظة الجهراء اللواء إبراهيم الطراح أن حملات التفتيش الأمنية مستمرة لضبط المخالفين لقوانين الإقامة والعمل لدى الغير والعمالة السائبة وغيرهم من المطلوبين على ذمة قضايا. وأكد الطراح أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود حريص على مد جسور التعاون والتواصل مع جميع السفارات المعنية بشؤون مواطنيها والوقوف على مدى تفهم تلك السفارات قانونية الإجراءات الأمنية، التي تتخذ حاليا وأنه لا مجال لأي استثناءات تتعارض مع القانون، مشيراً إلى أن التنسيق يتم على أعلى المستويات مع الجهات الحكومية والأهلية ذات الارتباط المباشر بحقوق من يتم ضبطهم من المخالفين للحفاظ على حقوقهم، وأن من حقهم تكليف من يثقون فيهم لمتابعة مطالبهم والحصول على مستحقاتهم كاملة أما الأشخاص المخالفين الذين يتم ضبطهم ولديهم قضايا جنائية ومالية وإدارية لازالت معروضة أمام المحاكم يتم إرجاء إبعادهم لحين الفصل في تلك القضايا لكي يحصل كل ذي حق على حقوقه. وذكر اللواء الطراح أن إجراءات ضبط المخالفين لا تغفل مطلقا هذه الحقوق وغيرها من الجوانب الإنسانية وبما يكفل عدالة الإجراءات دون تعسف أو إخلال بحق الدولة لفرض الأمن والنظام واحترام القانون ودفعهم المخالفات، مطالبا في الوقت ذاته جميع المقيمين الاحترام والالتزام بقوانين البلاد وأن يدركوا أن مخالفتهم ومن تحت كفالتهم سوف يتعرضون للمساءلة القانونية ودفع الغرامات المقررة وبالتالي إبعاد المخالفين لتقاعسهم عن تسوية أوضاعهم.

وأشار اللواء الطراح أن تقاعس بعض المواطنين والمقيمين عن سرعة الإبلاغ عمن لديهم من عمالة مخالفة ستؤدي إلى مساءلتهم قانونيا وأن عليهم مسؤولية وواجب دعم حملات التفتيش الأمنية التي تشمل جميع مناطق المحافظات وأن مديريات امن المحافظات وغيرها من الأجهزة المساندة والمعاونة تواصل عملها، وأن كل من يأوي أو يتستر عن مخالف عليه أن يبادر من تلقاء نفسه لمساعدة المخالف أولا في تقديم نفسه وثانيا حتى يعدل أوضاعه بدفع الغرامات المقررة أوالمغادرة بدلا من ضبطه وإبعاده حيث أن التعليمات والإجراءات صريحة ولا لبس فيها. وعن جهود فرق التفتيش الميدانية لمديرية أمن محافظة الجهراء أعلن اللواء إبراهيم الطراح عن تمكن حملات التفتيش الأمنية من ضبط «3725» خلال الفترة من 2013/1/1 إلى 2013/6/4 مخالفا تنوعت مخالفتهم ما بين مطلوبين جنائيا ومدنيا وبلاغات تغيب للخدم والعمال ومخالفي قانون الإقامة وبدون حمل إثبات ومركبات مطلوبة ومخالفات مرورية وحوادث ومشاجرات وضبط أسلحة وسرقة اتصالات دولية وحجز مركبات واشتباه دعارة وخمور ومخدرات ومخالفة قانون العمل والتسول وبائع متجول وعمالة سائبة وتهجم وفعل فاضح ومزاولة مهن مخالفة وإشغال طريق وإعاقة حركة المرور.

إحالة 172 شخصا إلى النظارة

المرور: تسجيل 25938 مخالفة وحجز 856 مركبة خلال أسبوع

الحملات المرورية مستمرة للقضاء على المخالفات

قامت الإدارة العامة للمرور بسلسلة من الحملات المفاجئة في المحافظات الست خلال عطلة نهاية الأسبوع أسفرت عن تسجيل 25938 مخالفة مرورية وحجز 856 مركبة ودراجة نارية وإحالة 172 شخص إلى نظارة المرور.

وذكرت الإحصائية الصادرة انه تم تسجيل 5281 مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز81 مركبة وحجز 24 دراجة نارية وإحالة 40 شخصا إلى النظارة، بينما تم توقيع3300مخالفة وحجز 102 مركبة في محافظة الفروانية، وإحالة 27 شخص إلى النظارة.

وأضافت أن محافظة حولي سجلت 6500 مخالفة وتم حجز 77 مركبة ، وإحالة 57 شخص إلى النظارة.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 303 مخالفة وحجز 4 مركبات، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 1481 مخالفة وحجز17 مركبة وإحالة شخص إلى نظارة المرور.

وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 3860 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز483 مركبة، وإحالة 41 شخص إلى نظارة المرور وإحالة حدث وحجز 2 دراجة نارية، وتم تسجيل 316 مخالفة وحجز 4 مركبات في المطار.

وقد بلغ إجمالي الحوادث المرورية في عطلة نهاية الأسبوع 1356 حادث، كما تم تنفيذ 25 أمر خدمة. وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية.

في حكم نهائي نتيجة إصابته بعاهة مستديمة بـ15 في المئة من نسبة الإبصار

إلزام مستشفى خاص بتعويض مواطن 30 ألف دينار بعد خطأ طبي في عينه

محمد طالب

قضت محكمة التمييز الدائرة التجارية خلال جلسة المشورة بتأييد حكمي أول درجة والإستئناف بإلزام مستشفى خاص مشهور بدفع مبلغ 30الف دينار لمواطن ورفض طعن المدعى عليه بعد خطأ طبي تسبب به احد الأطباء العاملين.

وتتلخص الدعوى المرفوعة من المحامي محمد احمد طالب ضد المستشفى المشهور ودكتور المعالج وإحدى شركات التأمين أن أحد المواطنين أجرى عملية جراحية ليزر سطحي لتصحيح نظر عينه اليسرى في المستشفى وفي اليوم التالي للعملية أخذ المدعي- المواطن- يشعر بآلام في عينه اليسرى بشكل مستمر وأبلغه المدعى عليه الثاني- الدكتور – بأنها نتيجة طبيعية للجراحة ومع استمرار آلامه قام المدعى عليه الثاني بعلاجه دون جدوى. وزاد طالب «قام موكلي بمراجعة مستشفى البحر للعيون وتبين بعد الكشف عليه إصابته بقرحة وميكروب وندبه بعينه اليسرى في حين أكد مستشفى آخر وجود خراج وقرحة بقرنية العين.

وبعدها قام المحامي محمد طالب برفع دعوى مستعجلة لاثبات حالة عينه اليسرى بسبب خطأ المدعى عليهما وأكد حينها تقرير الطبيب الشرعي أن المدعي أصيب بعاهة مستديمة في عينه تقدر بـ15 في المئة من نسبة الإبصار.

وأمام المحكمة المدنية طالب المحامي محمد طالب بتعويض موكله بمبلغ 5001 د.ك على سبيل التعويض المدني المؤقت وهو ماقضت به المحكمة المدنية وايدته محكمتي الاستئناف والتمييز وبعدها قام برفع دعوى اخرى امام المحكمة التجارية الكلية لإلزام المستشفى والدكتور وشركة التأمين بمبلغ 30 الف دينار على سبيل التعويض النهائي.

واكدت المحكمة في حيثيات حكمها ردا على المطالبة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ان محكمة التمييز اكدت ان القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات المدنية والتجارية مؤكدة وجود تقصير وخطأ طبي من الدكتور وتوافر ركن الخطأ الموجب في المسؤولية التقصيرية مع كل من المستشفى الذي تم به إجراء العملية وشركة التامين المرتبطة مع المستشفى بعقد يلزمها بتأمين الأخطاء الطبية المهنية التي تحدث داخل المستشفى وقضت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بالتضامن فيما بينهما بدفع 30 الف دينار « 24999 الف+ 5001 د.ك » وإلزام شركة التأمين بدفع المبلغ للمدعى عليهما وأيدت الحكم محكمة الإستئناف وكذلك محكمة التمييز بجلسة المشورة عند رفضها الطعن المقدم من المستشفى والدكتور وشركة التامين.

تأييد براءة وافد من النصب والاحتيال على مواطنين بـ 50 ألف دينار

فريح الكوح

أيدت محكمة الجنح المستانفة براءة وافد من النصب والاحتيال على عدد من المواطنين والمقيمين بمبلغ 50 الف دينار قيمة خصومات كوبونات لماركات وشركات متنوعة.

ووجهت الإدعاء العام للمتهم وهو مدير شركة تسويقية من النصب الاحتيال على 50 مواطنا ومقيما بعد قيامهم بشراء عدد من الكوبونات تتضمن خصومات لماركات وأندية صحية وصالونات ومحلات حلويات وفنادق ومنتجعات ومحلات أزياء وتصليح سيارات وعيادات طبية وغيرها وتبلغ خصومات كل كوبون مبلغ 1000 دينار، واكتشف الشاكين أن غالبية الشركات الواردة في دفتر الكوبون ترفض منحهم الجوائز المجانية أو الخصومات التي تصل لأكثر من 75 في المئة.

وأنكر المتهم في التحقيقات ما إسند إليه من إتهام، وأمام المحكمة حضر المحامي فريح الكوح وترافع شفاهة مؤكدا انتفاء القصد الجنائي لدى موكله فهو مدير شركة تسويقية لم يقم بأي نوع من انواع النصب والاحتيال على الشاكين إذ ان موقفه القانوني سليم جدا فهو قام ببيع كوبونات الخصومات دون أدنى أي مسؤولية تترتب عليه في حال تخلف الشركات المساهمة من الالتزام بإعلاناتها في الكوبونات.

وزاد الكوح «ناهيك عن أن موكلي أنكر منذ فجر التحقيقات الإتهام المسند إليه مع تأكيده على توقيعه لعقود مع الشركات المشاركة في الكوبون وإلزامهم بتقديم الهدايا المجانية أو الخصومات الواردة وفقا للإتفاق بين الطرفين، وطالب الكوح الشاكين بمخاصمة تلك الشركات وليس موكله الذي لاناقة ولاجمل له الحكم وقضت محكمة الجنح ببراءة المتهم مما إسند إليه وأيدت الجنح المستانفة الحكم ورفضت طعن الإدعاء العام».

بعد أن تحولوا إلى شبكات وعصابات دولية منظمة

الطباخ: أجهزة المباحث الجنائية والجرائم الإلكترونية تلاحق النصابين عبر «الإنترنت»

■ جرائم النصب والاحتيال وصلت إلى مرحلة الاحتراف والتأثير النفسي على الضحايا أهم وسائلها

■ لا بد من التأكد من مصدر الرسائل الإلكترونية في حال طلب بيانات شخصية وحسابات مصرفية

العميد محمود الطباخ

■ المجرمون يتسترون وراء أسماء وهمية لجهات رسمية والبعض يستغل مواقع التواصل الاجتماعي كأداة

■ نحذر من الدخول إلى المواقع المشبوهة ونطالب بتضافر الجهود لمكافحة الجرائم والقضاء عليها

أكد مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة العميد محمود الطباخ أن كثرة عمليات النصب والاحتيال المالي عبر شبكات الانترنت تقتضي منا جميعا أفرادا ومؤسسات أن نكون على وعي بالطرق والإجراءات الوقائية التي تمنع السقوط في فخ النصابين والمحتالين الذين يتخذون من المواقع المختلفة على شبكة الانترنت وسائل سريعة للإيقاع بالضحايا، وما يشكله ذلك من أضرار للأمن الاقتصادي والحفاظ على أموال الأفراد.

وأضاف الطباخ محذرا بقوله: في الوقت الذي توجه فيه أجهزة الأمن جهودها للتعامل مع الأوضاع الأمنية والمرورية للحد من الجرائم والحوادث والمخالفات لكي تبرز جرائم النصب والاحتيال الالكتروني عبر شبكات الإنترنت والتي أخذت منحنى خطيرا يؤثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاقتصادية للحكومات والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد وهو الأمر الذي يحمل أجهزة الأمن في شتى أرجاء العالم عبئ كبير ومسئوليات مضاعفة الأمر الذي يتطلب سن التشريعات والقوانين وتغليظ العقوبات والسعي الدائم لتطوير الأساليب واستخدام أحد تقنيات المعلومات وتكثيف دورات التدريب وإعداد وتأمين فرق من رجال الأمن القادرون على التعامل مع هذه الجرائم ومنح مجال الزيارات والجولات الاستطلاعية للدول المتقدمة في مجال التعامل مع جرائم الذهب والاحتيال وتكنولوجيا المعلومات والشبكات والأنظمة الالكترونية حتى يصبح لدينا متخصصون بنفس الكفاءة والقدرة للتغلب على الأساليب الملتوية التي تتبع في عمليات النصب والاحتيال، وذلك للحد من هذه الجرائم المستحدثة والتي توقع سنويا ملايين الضحايا ومليارات الدولارات لصعوبة التعامل معها نتيجة للتطور المذهل في استخدامات الانترنت واستغلالها من قبل بعض الأشخاص الذين تحولوا إلى شبكات عصابات دولية متخصصة في صراع الإيقاع الضحايا والتأثير النفسي عليهم وإيهامهم بالثراء السريع واللجوء إلى الحيل والألاعيب.

وأشار إلى أن الاحتيال أو النصب عبر الانترنت أو ما يطلق عليه الاحتيال الرومانسي أو الاصطياد الالكتروني وغيرها من مسميات ظهرت عند الثمانينات عندما بدأ النصابون والمحتالون بإرسال رسائل إلى الناس في مختلف أنحاء العالم باستخدام البريد الالكتروني للاستثمار في قطاع النفط للحصول عن صفقات العمر، وهو ما يسمى بالنصب الرسمي والذي تحول سريعا إلى شبكات دولية تنتشر حول العالم.

وأضاف أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود على وعي وإدارك بأبعاد الجرائم الالكترونية وخطورتها على الأمن الاجتماعي والاقتصادي واستحدث لذلك ضمن الهيكل التنظيمي لاختصاصات الإدارة العامة للمباحث الجنائية إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية، والتي تتعامل مع قضايا النصب والاحتيال وطرق ووسائل النصب والاحتيال الحديثة والمعروفة بالجرائم الالكترونية خاصة تلك التي تتم عبر شبكة الانترنت والتي من أهمها:

– النصب والاحتيال عن طريق إرسال رسائل الكترونية من خلال شبكة الانترنت بأسماء جهات رسمية بغرض استدراج الأشخاص واستغلال بياناتهم الشخصية والمصرفية .

– استدراج الأشخاص للمواقع المشبوهة وإيهامهم بتحميل برامج فعلية هي في الحقيقة برامج اختراق وتجسس تهدف إلى سرقة البيانات الشخصية والملفات من أجهزة الكمبيوتر المخترق.

استهداف قراصنة الانترنت للشركات التجارية والتي غالبا ما تبتعد عن تامين الأجهزة المستخدمة بالشكل الصحيح وبالتالي خداع أطراف المعاملات التجارية والتلاعب في البيانات المصرفية.

انتشار ملحوظ في استخدام الحسابات الوهمية على شبكة الانترنت وخصوصا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث غالبا ما يستخدم الجناة أسماء وصور خاصة لفتيات ويقوموا عن طريقها باستدراج فئات

الشباب وتصويرهم بأوضاع مخلة ومن ثم ابتزازهم بمبالغ مالية وغالبا ما يستخدم الجناة صور فتيات من جنسية عربية.

خداع الأشخاص من خلال بعض الصور الموجودة لأشخاص معروفين على مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة وإنشاء صفحات وهمية بأسماء هؤلاء الأشخاص على المواقع الأخرى والأقل انتشارا.

انتشار ملفات تجسس تقوم بإغلاق التحكم بأجهزة الحاسب الآلي وعرض رسائل وهمية مستخدما شعار وزارة الداخلية على سبيل المثال تفيد بان مستخدم الجهاز قد قام بالدخول على مواقع مخالفة للقوانين وعليه تم إغلاق جهازه لحين دفع مبلغ من المال كمخالفة للفعل المرتكب، إلا انه وفي الواقع فإن وزارة الداخلية لم تتخذ أيا من هذه الإجراءات، وإنما يقع الأشخاص ضحية لإحدى برامج القرصنة والتي تم إنشاؤها بغرض إيهام الناس وسرقة بياناتهم الشخصية وحساباتهم البنكية.

وتطرق العميد الطباخ إلى أهم أنواع جرائم النصب والاحتيال التي تتم عبر اليانصيب والمسابقات على الجوائز والتسوق عبر الانترنت والتبرع لفعل الخير لدعم القضايا الإنسانية وضحايا الحروب والأوبئة والأدمية والمجاعات أو الابتزاز أو النصب بالدولارات الزرقاء وانتشار جرائم النصب العقاري وبيع الأعضاء وتجارة الجنس والدخول في المشاريع الوهمية والتي يقع ضحيتها العشرات في العالم العربي على وجه الخصوص.

وأكد العميد الطباخ ان التأثيرات النفسية على الضحايا تعد من أهم وسائل وأدوات غش وخداع النصابين والمحتالين حتى أصبح الاحتيال والنصب من جرائم الاحتراف والتي انضوت تحتها جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات.

وأشارت إلى إمكانية تجنب جرائم النصب والاحتيال من خلال الوسائل الوقائية التالية:

ضرورة التأكد من مصدر الرسائل الالكترونية وخصوصا في حال طلب أي بيانات شخصية أو حساسة «كالبيانات وأرقام الحسابات المصرفية».

ضرورة تبادل الاتصالات الهاتفية المباشرة بين أطراف المعاملات التجارية وخصوصا في حال تغيير بيانات التعاملات المصرفية المعتادة أو المتعارف عليها مسبقا.

عدم الدخول على المواقع المشبوهة أو تحميل أي ملفات غير معتمدة المصدر، حيث إن معظم هذه الملفات تحتوي على ملفات تجسس.

عدم تبادل الملفات الشخصية ذات الطابع الحساس من خلال مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي حيث إن اغلب تلك المواقع والبرامج غير آمنة ويمكن اختراقها بسهولة.

وأضاف الطباخ أن سوء وعدم إدراك الأفراد في التعامل مع مواقع الانترنت يحملهم مسؤولية الوقوع في براثن جرائم النصب والاحتيال، وعليهم أن يتعلموا من التجارب المريرة التي تعرض لها الآخرون وأن يتابعوا رسائل التوعية التي تبنها وتعرضها إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وإدارة الإعلام الأمني بالتعاون مع إدارة الجرائم الالكترونية والتي تنير لهم الطريق وتفتح لهم آفاق المعرفة في تجنب عمليات النصب والاحتيال وان ينتبهوا إلى الأساليب المتطورة الابهار التي ينخدع بها الكثيرون ولكن بالوعي نحمي أنفسنا من الكثير من الجرائم الالكترونية.. والا ننخدع بعروض الجوائز والوعود المغرية بعد اختراق الحسابات الشخصية وفك رموز الحسابات السرية والسطو على الوثائق والمستندات والبيانات الشخصية وللأسف يكون للمواطن والمقيم الضحية وتحميله مسئولية الدور الأساسي في الوقوع فريسة سهلة في يد النصابين والمحتالين.

وأشار العميد الطباخ أن جرائم النصب والاحتيال الالكتروني باتت تتطلب تعاونا دوليا وإقليميا ومواجهة عالمية لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك للحد من تداعيات جرائم النصب والاحتيال وتكثيف حملات التوعية وان تتحمل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والالكترونية مسؤولياتها ودورها التوعوي والوقائي للتحذير من خطورة الدخول غير المسؤول للمواقع المشبوهة أو التعامل الالكتروني مع شركات وأشخاص مجهولي الهوية، وان يدرك كل من يستخدم الحاسوب أو الهاتف الزكي أن التعامل مع الأنشطة والمعاملات المالية والتجارية من بيع وشراء تتطلب الثقافة والوعي والإلمام الكاف باستخدام هذه المواقع قبل الوقوع في حبائل النصابين والمحتالين من داخل وخارج البلاد.